

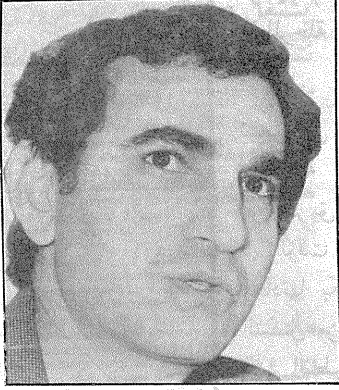
alikhthiar
athaouri

revue mensuelle
marocaine

الأختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République - 75011 PARIS. PRIX 2,00 F الثمن N° 29 العدد SEPT 1978



الشهيد عز الدين قلق

أصدرت الجمعية الطبية الفرنسية
الفلسطينية بيانا جاء فيه :

«بالم شديد تلقت الجمعية الطبية الفرنسية
الفلسطينية خبر اغتيال اثنين من أعز أصدقائها . عز
الدين قلق ورفيقه عدنان حماد . فقد معهما الشعب
الفلسطيني اثنين من خيرة أبنائه يضافان الى اللائحة
لشهداء الذين وهبوا حياتهم للكفاح من اجل حقه في
الحياة والأرض .

ومهما كانت تبريرات قتلتهما فان اغتيالهما يشكل
ضربة قاسية للشعب الفلسطيني ودعمها مباشرة لعدوه
اللدود : الصهيونية .

ان الجمعية لتعبر عن امتعاضها واستنكارها امام
الوقاحة الرهيبة لأولئك الذين يدعون خدمة القضية
الفلسطينية من خلال هذه العمليات .

وفي الوقت الذي يتأكد فيه تصلب وتعنت الحكومة
الاسرائيلية مما يستدعي توحيد كل الجهود . هناك من
ينفذ نفس الجرائم التي قامت بها المخابرات الاسرائيلية
التي اغتالت بباريس الشهيد محمود الهمشري .

ان الجمعية تنادي جميع أصدقاء الشعب الفلسطيني
لتوحيد الصفوف وتجاوز الألم . ومواصلة خدمة هدفنا
الأساسي بغزم وأصرار . أي : مساندة الشعب الفلسطيني
الذي يعاني ويناضل منذ 30 سنة . ودعم ممثله الشرعي
والوحيد : منظمة التحرير الفلسطينية .

حق وهمي ...

تعودت الجماهير الشعبية كل موسم دراسي ان تستقبل عبر الاذاعة
والتلفزة ، أو عن طريق مروجي دعايات النظام الرجعي ، حملة منسقة
من التدجيل والخرافات تمجد وتفتخر بما حققته السياسة الاقطاعية في
ميدان التعليم وأرقام خيالية ومشاريع تموت قبل ولادتها . فهي لا
تنقطع تتحدث عن المدارس الجديدة التي أقامتها وعن الأطر والمعلمين
والأساتذة التي وفرتها ، وعن تعميم التعليم واجباريته ... الخ .

غير ان الواقع يكذب الأرقام التي يقدمها النظام ، وتضع هذا الأخير
في قفص الاتهام امام نصوص كل الدساتير التي منحها بعد ان طبخها
وزور ارادة الجماهير لاقرارها . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فلقد نص
الدستور الحالي - كسابقيه - في بنده الثالث عشر ، كما ينص ظهير 13
نوفمبر 1963 على اجبارية التعليم لكل من بلغ سن السابعة . ويذهب
النص أبعد من هذا ، حيث يعتبر أن كل شخص مسؤول عن طفل ،
مجبر بتسجيله في المدرسة خلال السنة السابعة من عمره .

فاذا كانت سياسة التدجيل تقتصر على تقديم أرقام المسجلين فقط ،
وتقييم دعاية هائلة حولها ، فاننا نطرح السؤال التالي : ما نسبة
المسجلين الى الذين يظلون بالشارع أو يلقي بهم اليه ؟ لقد بلغ عدد
الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي للسنة الدراسية 1976 - 1977 في
كل من التعليم الرسمي والحر حوالي : 1 668 000 طفل ، وهذه النسبة
لا تعادل حتى نصف عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة ، رغم أن
هذا الرقم لا يراعي او يتغاضى عن نسبة 34 الف طفل تقريبا تغادر
المدرسة او تطرد سنويا ، وانه لا يحصل على الشهادة الابتدائية من هذا
الرقم المبالغ فيه حتى 115 ألف طفل . ثم ان نظرة سريعة على الخطب
والنشرات التي يعرفها الموسم الدراسي كل سنة ، ومنذ الاستقلال
الشكلي ، تكشف حقيقة السياسة التعليمية وتدين العمق الرجعي والبعد
التبعي لنظام لا يمكنه الاستمرار دون هذا النهج .

ان الواقع المعاش يوميا يؤكد وبعملية حسابية بسيطة ، أن ازيد من
مليونى طفل ، توجد في الشارع فريسة الجهل والفقر ، وكل
الانحرافات ... تبقى اذن الضجة السنوية ، عنصرا اساسيا في سياسة
النظام ، وتدجيلا مدروسا لتجميد الاوضاع والحفاظ على هياكل عتيقة
يمكن استغلالها باستمرار .

خلاصة القول : ان التعليم حق وهمي ، بينما الجهل واقع مفروض .

كامب دايفيد : لنقف ضد المؤامرة

- بؤرة توتر دولية وقلعة امبريالية أساسية .
- الامبريالية الامريكية مقبلة على مركزة قواتها في جزر كناريا بعد قرار انسحابها من قواعدها في المغرب .

والموريطاني تحت تأثير عوامل عدة من بينها الضغوط الامريكية والفرنسية . وبما ان الحل لم يرض النظام الجزائري . فتح هذا الأخير المجال لكويبو لبث «صوت الكناريين الاحرار» من اذاعة الجزائر . لكنه يبدو ان النظام الجزائري لا يمكنه لعب ورقة كويبو الى النهاية . من جهة . خوفاً من اجهاض المشاريع المثمرة مع اسبانيا : فمواد التجهيز والاستثمارات وعقود البناء والغاز الطبيعي والنفط تجعل من الجزائر الشريك السابع لاسبانيا والاول في افريقيا بعد المغرب . ومن جهة ثانية . خوفاً من تدهور علاقاته مع اليسار الاسباني الذي يتشبث باسبانية الجزر . ويبدو ان كلا الطرفين لا يريد ان تذهب الامور بعيداً . وفي هذا السياق بادر النظام الجزائري الى ايقاف البرامج التحريضية الموجهة للجزر .

احتكاك دولي . حيث تشكل بموقعها الجغرافي حارس المصالح الامبريالية الغربية وقلعة امامية للامبريالية الاميركية في اتجاه افريقيا والشرق الاوسط . وتشكل مرسماً اضطرارياً ومنطقة مراقبة هامة بالنسبة للطرق البحرية بين اوربا وامريكا وكذلك بالنسبة للطريق النفطي .

ان احد العناصر الاساسية في قضية جزر كناريا هو الدور الذي يمكن ان يلعبه الارخبيل على الرقعة الاستراتيجية . لا الاسبانية فحسب . وانما الدولية ايضاً . وخاصة بعد انسحاب اسبانيا من الصحراء في اواخر عام 1975 . ذلك ان المجال الجغرافي للجزر اصبح منطقة

قلعة امامية في اتجاه افريقيا والشرق الاوسط

وإذا كانت بعض الأحزاب الاسبانية ترى انه «على الحكومة ان تضمن حياد الجزر حتى لا تستعمل موانئها ومطاراتها في اية عملية عسكرية ضد اي طرف» . فان بعض العسكريين يضغطون على الحكومة من اجل اعطاء طابع هجومي للتنظيم العسكري . لكي تكون اسبانيا في موقع قوة ازاء المغرب في حالة نشوب حرب حول سبتة ومليلية . غير ان بعض المصادر الموثوقة تستبعد هذا الاحتمال نظراً للتفاهم الموجود بين النظامين وتعتقد ان الخطر الكبير يكمن في احتمال قيام اضطرابات في الجزر نفسها .

وما من شك ان العنصر الأساسي في السياسة الاسبانية هو القاعدة الجوية - البحرية التي يجري التفكير في اقامتها بكناريا الكبرى . والمعلومات المتوفرة لحد الآن تسمح بتوقع ان هذه القاعدة ستكون قادرة على استقبال اسطول كامل . ومتوفرة على امكانيات الدفاع الأكثر حداثة .

شعور قوي بالاستقلال الذاتي

وإذا كانت المجموعات الاستقلالية لا تأثير ملحوظ لها في الساحة الا بالمناسبات كرد فعل على اهمال اسبانيا للجزر . هناك شعور قوي لدى السكان بالاستقلال الذاتي . ان هذا الشعور راجع لسياسة العزل والاهمال التي تسلكها اسبانيا ازاءها . ان وجود ما يقرب من 600 000 مواطن كناري في المهجر يذكر بانعدام الشغل في الارخبيل . كما ان الأجور منخفضة قياساً بما هي عليه في اسبانيا . والبطالة والتضخم المالي والامية مرتفعة النسبة كثيراً .

ومنذ أن قررت منظمة الوحدة الافريقية في فراير 1978 مساعدة «حركة الاستقلال وحق تقرير المصير لأرخبيل كناريا» . ومدريد مشغولة بالتوجه الى افريقيا من اجل توضيح موقفها وتمتين علاقاتها مع افريقيا . كما ان عدة مبعوثين أوفدوا الى نواحي اخرى من العالم ... أما حركة كويبو التي يوجد مقرها في الجزائر . فلقد تلقت دعم النظام الجزائري الذي ابدى كثيراً من السخاء والاسراف عليها منذ ديسمبر 1975 اي منذ توقيع اتفاقية مدريد التي عارضتها الجزائر ...

ولقد عبرت منظمة الحلف الاطلسي علانية عن اهتمامها بالوضع الاستراتيجي للجزر في حالة اختيار اسبانيا الانضمام لنظام الدفاع الغربي . وهذا ليس بعيد الاحتمال ... ان الولايات المتحدة تمتلك عدة مناطق مراقبة او قواعد في «بوتنا ديل تينو» جنوب كناريا الكبرى . وهي موصولة بقواعد «روتا» باسبانيا وجزر أسور . وهكذا يصبح قرار الانسحاب الامريكي من القواعد العسكرية الموجودة فوق التراب المغربي (وان كان ايجابياً في حد ذاته) . واضح الدلالة اذا اخذنا بعين الاعتبار ما توفره جزر كناريا من امكانيات للأمبريالية التي تنوي مركزة قواتها هناك وجعلها قلعة امامية في تجاه افريقيا والشرق الاوسط .

جزر افريقية ام اسبانية ؟

ان أعلى المنتجات في اسبانيا يباع بثمن بخس في جزر الخالدات : السيارات والتلفزة وآلات التصوير والتسجيل والكحول والتبغ ... الخ . غير انه تحت هذا المظهر الخادع يوجد واقع مر بالنسبة للسكان : فالمواد الغذائية والمنزلية أعلى بكثير مما هي عليه في اسبانيا ، وتعد نسبة الامية في الجزر اكبر مما هي عليه في اسبانيا ، وتشكل الدراسة ادنى نسبة فيها . اما مستوى الاجور فهو يقل ب 16 % عن مستواه في باقي البلاد . كما أن الوضعية أخطر بكثير بالنسبة للعمال الفلاحيين المستقلين ، حيث ان مداخيلهم لا تتجاوز 64 % من الدخل المتوسط للعمال الفلاحيين في شبه الجزيرة . اما نسبة السكان العاملين فهي 30 % في حين ان المعدل الوطني يصل الى 40 % .

اكثر من 30 % من الدم الاسباني . وينحدرون من السكان الأوائل في الجزر : «العوانش والمنحدرون بدورهم من قبائل الصحراء الليبية والجزائرية ... فضلا عن ان ثقافة «العوانش ولغتهم قد اختفت تماماً . فان الاختصاصيين الذين عكفوا على دراسة المسألة . يكذبون كويبو . ويعتبرون ان جميع المواطنين الاصليين أبدووا عن آخرهم تقريباً من قبل الاسبان في القرن الرابع عشر .

هناك شيء واضح اذا استندنا الى الجغرافية . ان الجزر تشكل جزءاً من المجموعة الافريقية . غير ان هذا لا يبرر استقلالها او تبعيتها لنظام سياسي في القارة الافريقية او خارجها . هناك عوامل اخرى تدخل في الاعتبار : اصل السكان ورغبتهم . التراث القومي والحضاري .. الخ .. (وتوجد في العالم عدة حالات مشابهة وتتداخل فيها نفس العوامل وكل واحدة من هذه القضايا تتطلب حلاً خاصاً بها . ذلك انه من الصعب طرح مذهب عام لحلها . غير ان في هذه القضية بالذات . تلعب الامور لصالح اسبانيا . ذلك انه لا احد من البلدان المجاورة يطالب بالجزر . ان الحججة الاساسية التي يقدمها كويبو لتبرير افريقية الجزر تستند على اساس عرقي . فهو يؤكد ان سكان هذه الجزر لا يتوفرون على

وإذا كان العمال المغاربة قد تحملوا طيلة السنوات الاخيرة جشع الرأسمال ونهبه، فانهم لم يجدوا مناصاً، بعد ان صدر في حقهم قرار السلطات، من الالتجاء الى الدفاع عن حقوقهم بالوسائل والامكانيات المتوفرة لديهم حيث اعتصموا في اول الامر بالكنايس واعلنوا الاضراب عن الطعام مما اثار انتباه الرأي العام وجلب تضامنه في حملة دامت اكثر من اربعة اشهر. ورغم كل العراقيل التي اقامتها سواء السلطات الهولندية او بياق النظام المغربي في شخص ودايته، فقد اضطرت الحكومة الهولندية في النهاية الى التراجع عن قرار الطرد مع وعود التسوية المشكل، واعلنت باحالة القضية على المحكمة العليا، في حين سلمت رخصاً مؤقتة للاقامة في انتظار أن تبث هذه الأخيرة في امرهم. ان تراجعاً من هذا النوع اذا كان يعتبر مكسباً نضالياً حققه العمال بصمودهم ويقظتهم، فانه ينطوي على خديعة لا بد من كشف حقيقتها:

1- ان هذا التراجع لا يعني اعتراف الرأسماليين الهولنديين بالحقوق المشروعة للعمال بل يهدفون من خلاله، قبل كل شيء الى وقف الحملة التضامنية التي قامت بها أغلبية التنظيمات الهولندية بهدف عزل نضال الـ 182 عاملاً، ثم القضاء عليه.

2- اعطاء الصبغة القانونية لأسلوب النهب والاستغلال الذي تعرض له هؤلاء العمال وذلك بالجوء الى المحكمة العليا بهدف تجميد نضالهم وشله.

3- ان خير دليل يكشف حقيقة الخطة المبيتة لدى ارباب العمل ب (كوبلباز) وكذا السلطات، لهُ محاولاتهم اليائسة لتفتيت تضامن الـ 182 عاملاً وصمودهم وذلك باعطاء الاوراق اللازمة لبعضهم دون الآخر. علماً بانهم جميعاً يعيشون نفس الوضعية ويطالبون بنفس المطالب.

4- هاهي مرة اخرى تنكشف نواياهم الاستغلالية بعد ان اعلنت المحكمة تأييدها لقرار الطرد. ثم بعد صمود العمال والتظاهرات التضامنية يأتي وزير العدل ليعلن التراجع عن القرار واحالته مرة اخرى على المحكمة العليا... فاذ كانت هذه حقيقة التراجع الذي اعلنته السلطات الهولندية بشأن هؤلاء العمال فانهم مطالبون اكثر من اي وقت مضى بالتشبث بمطالبهم وبضرورة الالتحام اكثر فاكثر بكل القوى الوطنية والتقدمية، وبالليقظة الدائمة حتى لا يكونوا ضحية الاستغلال والطرْد معاً. ■

ان الجزر نجد نفسها وهي المنطقة المفتقرة لثروات هامة امام فيض سكاني يطرح مشاكل عدة. ان طبيعة اقتصادها استعماري بالأساس، وفي يد ثلاثين او أربعين عائلة من «تينيريف» و«لاس بالماس» يتحكمون في المياه وفي الجزء الكبير من الأراضي وفي شبكات التسويق والتصدير. ان 10% من السكان يسيطرون على 66% من المداخيل.. 3% من المزارع تغطي 76% من الأراضي الصالحة للزراعة في حين ان 90% من المزارع لا تغطي منها الا 13%. ان الأموال تستثمر في مجال البناء والسياحة. ففي «لاس بالماس» والى جانب المنازل التي تبقى فارغة جزءاً كبيراً من السنة، والى جانب الفنادق والمراكز السياحية الفخمة، يوجد اكبر تجمع للأكواخ في اسبانيا...

ان السياحة التي تشكل احد المصادر الرئيسية بالنسبة للسكان لا تجلب اكثر من توفير الشغل للكناريين. سواء في مجال البناء او بعض الاشغال

الفندقية. لأن السواح يأتون غالباً بعد دفع كل تكاليف الاقامة. قبل سفرهم ولا يصرفون في عين المكان الا مبالغ ضئيلة. ولا داعي للحديث عن التجارة التي تخضع لسيطرة الجالية الهندية التي تحتكر كل الواردات تقريباً. وهناك الصيد البحري الذي تتفاهم وضعيته اكثر فاكثر بسبب منافسة القوارب اليابانية والروسية وغيرها التي تعمل في مجال الصيد بين جزر الخالدات والصحراء المغربية. ومنذ ان وسع المغرب مجاله البحري. استلبت من الكناريين كل الحقوق. وبفضل القروض الاسبانية والامريكية، سيقوم المغرب بانشاء مرغنين للصيد في بوجادور والعيون. ان اتفاقية الصيد المبرمة مع المغرب تكبد الكناريين خسارة فادحة لصالح الشركات الاسبانية المغربية المختلطة وتثير استنكاراً واسعاً في الأرخيل.

هكذا يشعر المواطنون الكناريون ان جزرهم مهملة ومرهونة. واذا كانت مدريد تريد الحفاظ على الجزر. فان عليها ان تمنحها استقلالاً ذاتياً واسعاً وحقيقياً وتدعم اقتصادها. كما تطالب الاحزاب اليسارية بذلك. وفي كل حال من الاحوال. ان التصدي بعقوب للمشكل الكناري لا يمكن ان يتم بدون اقامة ديموقراطية حقة في اسبانيا. ■

بمقتضى الاتفاقيتين يلتزم الطرفان بتوقيع معاهدة سلام في غضون الثلاثة اشهر القادمة. وقبل ذلك يتوجب على الكنسيات الاسرائيلي ان يوافق على افراغ المستوطنات الصهيونية في سيناء. وبعد تسعة اشهر على اقصى تقدير من توقيع الاتفاق الجزئي يتوجب على اسرائيل ان تقوم بانسحاب من سيناء التي ترجع بكاملها تحت السيادة المصرية. وفيما يخص قطاع غزة والضفة الغربية توافق اسرائيل على منح «استقلال ذاتي اداري كامل» لسكانها خلال خمس سنوات. وخلال هذه المرحلة الانتقالية ستحدد الوضعية النهائية لهذه الأراضي عن طريق المفاوضات. وستحافظ اسرائيل في هذه المدة على تواجد عسكري بهذه الأراضي ولكنها تلتزم بعدم زرع مستوطنات جديدة.

فما هي حقيقة التنازلات الاسرائيلية من خلال هذه الاتفاقيات؟

1) ان مسألة «الاستقلال الذاتي الاداري» لا تغير من واقع الاحتلال الصهيوني شيئاً. فهي لا تعني تخلي العدو عنها ما دام مصيرها معلماً بمفاوضات يمكن أن تمتد طوال خمس سنوات كاملة.

2) ان اسرائيل لم تلتزم بازالة المستوطنات القديمة ولكن بعدم زرع أخرى جديدة. والأدهى من ذلك أن هذا الالتزام لا يتعدى فترة الثلاثة اشهر التي سيتم فيها توقيع اتفاقية «السلام» كما وضح مناحيم بيغن مؤخراً.

3) ان اسرائيل حققت الشرط الذي ظلت تطرحه منذ رحلة السادات الخيانية ألا وهو توقيع اتفاقية سلام جزئي بين مصر واسرائيل.

وتجدر الاشارة الى أن مسألة الاستقلال الاداري كانت اقتراحاً اسرائيلياً في الأساس وطالما لوح به وزير خارجية العدو موشي دايان.

4) ان اسرائيل والامبريالية الامريكية تمكنتا من حصر المشكل كل المشكل في قضية الأراضي العربية المحتلة (باستثناء الجولان). حيث لم ترد ولا كلمة واحدة عن «حق تقرير المصير للفلسطينيين» مما يشكل تراجعاً في الموقف الأمريكي نفسه.

5) أن الولايات المتحدة قد وفرت للقاء قبل انعقاده تزكية كل من الأردن والعربية السعودية. واعتباراً للوزن السعودي الحيوي بالنسبة للنظام المصري، فانه يستبعد انجرار السادات في التنازلات الجديدة دون ضوء أخضر من العربية السعودية. ان التزكية الأردنية - السعودية لعقد اللقاء تعبر بشكل واضح عن استعداد هذين القطرين الرجعيين للانسياق بشكل علني وسافر في مسلسل التسوية. فعلى ما يبدو فان هذه الاطراف لم تعد تبدي أي تحفظ علني من مسألة الاعتراف باسرائيل والمفاوضات المباشرة معها وأصبحت تكتفي بطرح بعض الشروط... شروط الاستسلام.

التصدي للمؤامرة الجديدة .. مهمة الساعة

ان المؤامرة الجديدة التي يجسدها اتفاق كامب دايفيد، تقتضي كامل اليقظة والحذر وتفترض توحيد جهود مختلف القوى التقدمية والوطنية العربية وتلاحمها حول الثورة الفلسطينية وممثليها الوحيد والشرعي: منظمة التحرير الفلسطينية. ان هذه المسألة تأخذ كل أهميتها وكل أبعادها في هذا الظرف الحاسم. ان الوحدة النضالية لأوسع القوى الوطنية العربية يبقى هو الجواب العاجل والفعال أمام المد الرجعي المتعاضم والهجمة الامبريالية الشرسة التي تحققت اليوم عن طريق المفاوضات ما لم تستطع تحقيقه بالأمس عن طريق الحروب. ■



المد

الشعبي

يخفق أنفاس

الديكتاتورية

النفوذ الامبريالي او بخنق كل حركة ديموقراطية من شأنها تهديد هذه المصالح سواء في ايران او مجاورة لايران .

يبقى من الطبيعي ومن المشروع ان يرفع الشعب صوته ، ويلجأ للمطالبة بحقه في الاستقلال والديموقراطية ، هذا على الاقل ما أكدته مئات الالاف من المتظاهرين الذين خرجوا ويخرجون الى الشوارع . فمهما كانت التأويلات والتحليلات للأحداث التي شهدتها ايران خلال الأشهر الأخيرة ، فمن الواضح ان هذا السخط الجماهيري العارم قد أصبح يجمع على النقاط التالية :

● الاطاحة بحكم الشاه وحل الأجهزة القمعية (سافاك) في مقدمتها واقامة حكم ديموقراطي يمكن الشعب من سيادته الشعبية والوطنية .

● اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ، ومحاكمة الخونة وعملاء النظام الديكتاتوري .

● ضمان الحريات العامة : حق التعبير ، حرية الصحافة ، حرية التجمع ...

● استقلالية الاقتصاد الايراني ورفض التبعية وهيمنة الاحتكارات الرأسمالية الاجنبية .

● سيادة الشعب الايراني .

كل هذه الشعارات وغيرها التي رفعها الشعب الايراني وعبر جميع تنظيماته السياسية تشكل باللموس العمود الفقري لقيام جبهة موحدة باستطاعتها حشد كل الطاقات الشعبية وتنسيق كل الجهود للاطاحة بالحكم الديكتاتوري . هذه هي البداية الحقيقية للمسيرة النضالية التي أعلنها شعب ايران العظيم .

من جهة اخرى اذا كان احتضار النظام الايراني يعني مباشرة بداية ضرب المصالح الامبريالية ذات الاهمية الاستراتيجية في المنطقة وبالتالي مراجعة كل الحسابات والمعادلات التي من شأنها انقاذ هذه المصالح مروراً باجهاض المد الجماهيري وخنقه ... فان شعوب العالم ، وبجميع قواها الحية ، مطالبة اكثر من اي وقت مضى ، ليس بالدعم المبدئي وتركية نضال الشعب الايراني فحسب ، بل انها مطالبة بالنضال الدؤوب المناهض للامبريالية وعميلتها الرجعيات المحلية والتي لا تقل اهمية عن الدور الذي تلعبه ايران سواء على المستوى الاستراتيجي او السياسي .

منذ ان نصب الانجليز حكم السلالة البهلوية والشعب الايراني يقدم العالي والنفيس من اجل حريته . نصف قرن تقريبا ، عرف خلاله الاختطافات والاعتقالات والاغتيالات والمجازر والحرمان والاستغلال والتبعية . كما عرف التضحية والصمود والمزيد من النضال من اجل الحرية والكرامة والاستقلال .

فاذا كانت الديكتاتورية قد تمكنت من استرجاع انفاسها بعد الانقلاب الذي ديرته المخابرات المركزية الامريكية في غشت 1953 للقضاء على المكتسبات التي حققتها حكومة مصدق ، فانها اليوم تواجه اكبر مد نضالي يترجم اجماع الشعب على رفضه للديكتاتورية ورغبته الأكيدة في الاطاحة بحكم الشاه .

لقد حظيت ايران بحكم موقعها الاستراتيجي - وهذا حجر الزاوية - باهتمام كبير من طرف الامبريالية الامريكية فسخرت لذلك طاقات هائلة تفوق كل حاجيات ايران ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، حتى تكون في مستوى المهام المنوطة بها كخادم للمصالح الاستراتيجية الامبريالية . فحسب رأي السيد بريزنسكي مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الأمن القومي ، ان تغيير النظام في بلد له اهمية ايران او السعودية يحمل خطر أزمة عالمية . فلا غرابة اذن اذا بادر النظام السعودي او النظام المصري او الدولة الصهيونية ... الى اعلان مساندته لحكم الشاه في ايران .

وللتذكير فقط ، ما جدوى «الدفاع عن حقوق الانسان» اذا كان هذا من شأنه ان يمس بمصالح الاحتكارات الرأسمالية ويزعزع احد المواقع الاساسية لهيمنة الامبريالية واستغلالها لشعوب العالم ، وبعبارة اخرى هل كان بإمكان الشاه رغم قوة الأجهزة القمعية التي يركز عليها ان يواجه بالرصاص وبالرصاص وحده سخط الشعب ومطمحه في التحرر والانعقاد دون دعم من الولايات المتحدة الامريكية ؟ وكيف يمكن الحديث عن حقوق الانسان اذا كانت مساندة الرئيس الامريكي تأتي في الوقت الذي يسقط فيه الالاف من ابناء الشعب الايراني برصاص الدكتاتورية البهلوية .

انطلاقاً من هذا الموقع عمل الشاه وبقوة منذ انقلاب 1953 على شد ايران الى الفلك الامبريالي سواء بالتحالفات العسكرية او بالامتيازات الاقتصادية التي سهلت تغلغل

نقطة

أي حل في الصحراء المغربية؟

لا زالت اشاعة التسوية والحلول السلمية بين «الاطراف المعنية» في قضية الصحراء المغربية. ويبقى المحور الرئيسي في الاتصالات والمشاورات والوساطات الجارية في هذا الشأن، هو بطبيعة الحال محور خارجي تحركه وتشده خيوطه بالأساس قوى الاستعمار الجديد.

وتأتي هذه المساعي والمحاولات، استمرارا لنفس النهج المساوم الذي عرفته المنطقة منذ ان طرح مشكل اجلاء الاستعمار المباشر منها، ذلك النهج الذي ضرب عرض الحائط مصالح الشعب المغربي في استكمال سيادته الوطنية، واقحم شعوب المنطقة في صراع مزيف ذا طابع شوفيني غامض، ومكن الاستعمار الجديد من تحقيق مكاسب هامة والحفاظ على مصالحه الأساسية.

وإذا كان الاستعمار قد حرص في السابق على ترك سموم وألغام أين ما مر وحيثما تواجد، تجسدت هذه الألغام في مشكلة الحدود المصطنعة على الخصوص، فإنه يسعى اليوم في المغرب العربي الى ايجاد «حل» يندرج في نفس السياق. وبالتالي كيفما كانت صيغة التسوية المقترحة فإنها لن تكون سوى تلغيم جديد للمنطقة وتكريس لنفوذ الامبريالية بها.

وإذا كنا في السابق قد وقفنا ونددنا بمحور «باريس، مدريد، الرباط، نواكشوط» المعلن والممارس، فإننا نضطر، وللأسف الشديد، ان نلاحظ ان المغرب العربي قد كاد بأكمله ان يرتمي في نفس الأجواء

حكومة ائتلاف جديدة؟

تروج اشاعة قوية حول احتمال تشكيل حكومة جديدة تتكون رئاستها من ثلاثة عناصر - كديرة، والكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي والكاتب العام لحزب الاستقلال - كما يشاع ان احد المسؤولين في الاتحاد الاشتراكي سيتولى منصب وزير الاقتصاد.

ومن المعروف ان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي قد حددت مؤخراً موقفها بعدم المشاركة في أية حكومة في المرحلة الراهنة.

ومن المؤكد أن مناورة النظام تسعى من جهة الى ايهام الرأي العام بإمكانية توطيد «الأجماع الوطني» عن طريق تشكيل حكومة ائتلافية - في الوقت الذي تحتفظ فيه الملكية كعادتها بكل السلط - ومن جهة ثانية التنصل من الأزمة الاقتصادية الخائفة التي اضطر الى الاعتراف بخطرتها. وعن طريق ذلك توفير التزكية الوطنية للبطخة الاستعمارية الجديدة التي تحضر في الصحراء المغربية. وسواء تم تشكيل الحكومة الجديدة او لم يتم فمن الواضح مسبقا ان لا عنصر جديدا في الساحة يؤثر بإمكانية تحسين اوضاع الجماهير الشعبية. تلك الأوضاع التي لا تزيد الاتفاق.

«تهنئة»

يوم 31 غشت 1978، وقع الافراج بالسراح المؤقت عن 18 معتقلا سياسيا من بين المائة الموجودين بسجن مكناس. وإذا كنا نغتنم هذه الفرصة لنهنئ المناضلين وعائلاتهم، فلا بد من تسجيل ملاحظتين رئيسيتين:

أولا: ان استرجاع حرية الاخوة المناضلين الثمانية عشر ليعتبر اساسا ادانة للنظام الذي جند طيلة السنوات الأخيرة اجهزته الدعائية ليبرئ حكمه من وجود معتقلين سياسيين في المغرب.

ثانيا: ان المزيد من النضال الدؤوب والإلتحام صفا واحدا لهو السبيل الوحيد لفرض اطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين سواء المعلن عنهم في سجن مكناس او القنيطرة... او غير المعلن عنهم كما هو الحال بالنسبة للموجودين في المعتقلات السرية.

اطروحة غربية...

حلت يوم 2 شتنبر ذكرى تأسيس جمهورية الفيتنام الثورية. ومنذ ذلك الانتصار العظيم والثورة الفيتنامية تواصل مسيرتها المظفرة وتحقق المكاسب تلو المكاسب بفضل قيادتها الحكيمة - على رأسها البطل هوشي منه - والتفاف جماهير الشعب حول خطها الثوري.

وإذا كان العالم بأجمعه يشهد بالانتصار الهائل الذي دحر الاستعمار والامبريالية وكبدها اكبر هزيمة عرفتها في هذا القرن... فلقد برزت اطروحة غربية عبر التلفزة المغربية عبر عنها احد القادة السياسيين تريد اقناع الرأي العام بأن «ثورة الملك» قد تجاوزت ثورة هوشي منه صلابة وجذرية وتضحية...!!

«اسرائيل».. وأحداث إيران

قامت اسرائيل بنقل بعض قواتها المسلحة الى ايران للمشاركة في المجازر التي يقوم بها الشاه في حق الشعب الايراني. وفي محاولة لتبرير ذلك

صرح فيليب كوتزنريك على اثر زيارته الاخيرة لطهران. ان القوات الشعبية المناهضة للشاه لها كلها اتجاه معادي لليهود. ومن جهة أخرى كتب مراسل جريدة «معاريف» من طهران يقول: يوجد في ايران 80 000 يهودي. ولقد اصبح حاليا مستقبلهم مهددا...

ومن المعروف أيضا ان «اللوبي» الصهيوني في الولايات المتحدة قد لعب دورا اساسيا في اقناع الرئيس الأمريكي باعطاء «الضوء الأخضر» للشاه للشرع في المجازر والقمع الوحشي ضد الجماهير الشعبية.

رئيس المؤتمر اليهودي العالمي قريبا في المغرب

سيزور المغرب خلال شهر اكتوبر المقبل فيليب كوتزنريك رئيس المؤتمر اليهودي العالمي. وذلك بدعوة من الحكام المغربية. ومن المتوقع ان يلتقي بالملك وبوزير الخارجية وعدد من الشخصيات السياسية.

وخلال الفترة الأخيرة كان فيليب كوتزنريك في زيارة الى ايران حيث تتبع الأحداث الأخيرة وهو ضيف على السفارة الأمريكية هناك.

« بيان »

اصدر العمال، انصار حركة الاختيار الثوري بهولندا، بيانا تضامنيا مع الـ 182 عاملا في نضالهم من اجل الحصول على اوراق العمل والاقامة حيث صدر في حقهم قرار الطرد، بعد ان استغلوا ابشع استغلال من طرف ارباب العمل الهولنديين وذلك لعدة سنوات... وهذه بعض المقتطفات منه:

كل العمال بهولندا.

«ان العمال المضربين كانوا في الانطلاقة كما هو معلوم، 182 عاملا، وقد اعطت الحكومة لعدد منهم اوراق الاقامة، فلماذا لم تعط الاوراق للجميع، وما دام الكل في نفس الوضعية، ويطالب بنفس المطالب...!»

«ان الحكومة الهولندية، بقرارها التعسفي، تريد تقسيم صفوف العمال وتكسير نضالهم من اجل حقهم المشروع، وان قرارها قرار سياسي تريد به ارباب كافة العمال المهاجرين وان يكون اخواننا هم الضحية لهذا الارهاب...»

«... انطلاقا من نضالنا ومساندتنا لجميع النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة المغربية في الهجرة، فإننا نساند العمال المغاربة المهجرين بالطرد من طرف الحكومة الهولندية. ان هؤلاء العمال المغاربة استغلوا استغلالا فاحشا من طرف الرأسمالية والباطرونات (كوبلباز) ولا زالوا لحد الآن يستغلوا ويعلم السلطات المسؤولية... ان قرار الحكومة قرار جائر وتعسفي وعنصري، ذلك ان اخواننا عملوا ما يفوق 4 سنوات في العمل ولهم كامل الحقوق في الاقامة والتمتع بالقوانين الجاري بها العمل على

في ندوة صحفية تعقدها الفيدرالية
العامّة للعمال البلجيكين
التنديد بالاجراءات الموجهة ضد
عائلات المهاجرين

نداء من اجل وحدة العمال وتضامنهم

بعد . فانه بالنسبة الينا مكسب . وفي نفس
الوقت مجرد مرحلة في طريق النضال
التضامني مع العمال المهاجرين .

5 - ان الفيدرالية العامة للعمال البلجيكين
تريد من خلال هذه الندوة اثارة انتباه الرأي
العام وتوجه في نفس الوقت نداءً من أجل
وحدة العمال وتوطيد تضامنهم . كما أن
لجنتها التنفيذية ستخص بالناية اللازمة لهذه
القضايا وكذلك الشأن بالنسبة لمؤتمرها
الوطني الذي سيعقد خلال شهر اكتوبر المقبل
والذي سيعمل على تحديد خطة نضالية للدفاع
عن حقوق العمال المهاجرين .

في اطار العمل النضالي التضامني مع
العمال المهاجرين والدفاع عن حقوقهم .
عقدت الفيدرالية العامة للعمال البلجيكين
ندوة صحفية كان موضوعها التعريف
بقضايا الهجرة وخاصة التنديد بالاجراءات
والقوانين الاخيرة التي تسعى الى حرمان
العمال المهاجرين من حقوقهم المعترف بها
وخاصة حق التحاق العائلة بهم .

ولقد ركز «البير فوست» ، مندوب اللجنة
التنفيذية الفيدرالية ، في خطابه الافتتاحي
لندوة الصحفية . على النقاط الاساسية
التالية :

1- «اننا نلاحظ في الفترة الأخيرة ان
شرطة الأجانب (التي تحولت مؤخرًا الى
«مكتب الأجانب») قد أقبلت على عدد من
الاجراءات المقلقة ونسجل على الخصوص ارتفاع
عدد العمال المطرودين بشكل تعسفي .

2- ان حق العمال المهاجرين في استقبال
عائلاتهم هو حق معترف به وجاري به
العمل . بينما تلجأ حاليًا شرطة الأجانب الى
طرد عائلات العمال او منعها من دخول البلاد
في حالة ما اذا أُحيل العامل على البطالة او
تعرض لحادثة شغل .

3- وبامكان زملائنا في مختلف المصالح
ان يعرضوا عليكم حالات الطرد التعسفي
المتفاحشة في مختلف المناطق والتي تدخلت
ضدها منظمنا .

4- وهذه الاجراءات التي تستهدف
عائلات المهاجرين هي اجراءات غير قانونية
اطلاقًا . ذلك ان مشروع قانون يتضمن عدداً
من النقاط الايجابية تضمن صيانة حقوق
المهاجرين قد تمت المصادقة عليه من طرف
الغرفة . وان لم يصادق عليه مجلس الشيوخ

مظاهرة شعرة
الع

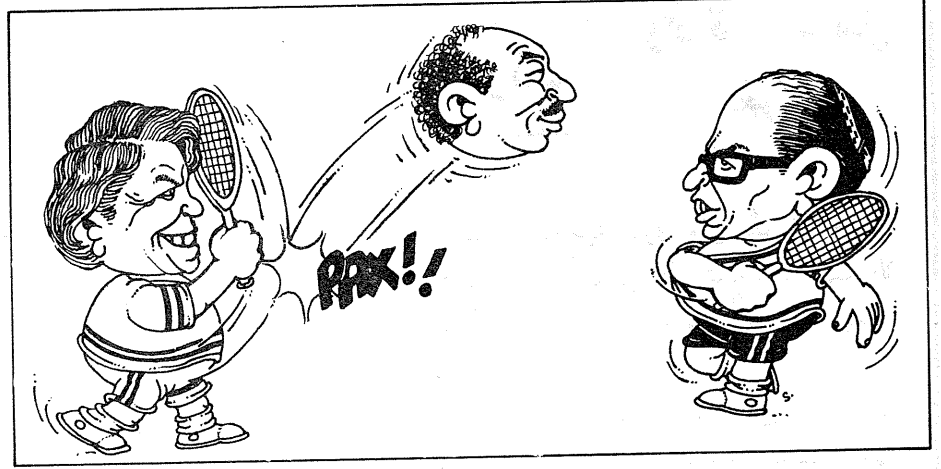
هولاندا



يرجع أصل التظاهرة النضالية التي قام بها
ال 182 عامل مغربي مهاجر بهولندا . وكذا
الحملة التضامنية التي نظمتها أغلبية المنظمات
السياسية والنقابية والانسانية والدينية . الى
نوفمبر 1975 . عندما صدر قرار الطرد في حق
هؤلاء العمال بعد أن قضاوا سنوات في العمل

لي
فلاست
تكدي
الآخر
فا
الشأن
يشتغل
نتساءل
تخولهم
محمد
منجم
أثناء
ك
ماذا
المسؤول
يعرف
صدرته
نطرح
الحكومة
التي
الهجرة

مؤامرة كامب دايفيد



دور الامبريالية الامريكية ومكانتها في توجيه وتسيير خيوط اللعبة في الشرق الاوسط ولتكريس خط التفريط والاستسلام الذي سارت فيه الرجعية العربية ممثلة في نظام السادات .

وعجزه عن تحقيق مهامه وتحديد سحق العقبة الفلسطينية مما كان يهدد بتفجير الوضع من جديد في اتجاه غير مضبوط من حيث النتائج والافاق . ومن ثم كان لقاء كامب دايفيد ليؤكد

بعد 13 يوما من المفاوضات ووسط ضجة اعلامية كبيرة ، انتهى لقاء «كامب دايفيد» الذي جمع بين السادات وبيغن تحت الرعاية الأبوية لكارتير . خرج هذا اللقاء باتفاقين ، يتعلق الاول منهما بالعلاقات الثنائية المصرية الاسرائيلية ، ويتعلق الثاني بالاطار العام لما يسمى بالتسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط . جاء هذا اللقاء بعد تمهيد طويل وتحضير اعلامي لم يسبق له نظير تداخلت فيه التصريحات الرنانة للأطراف المشاركة والمزايدات حول احتمالات فشله او نجاحه . غير ان المثير للاهتمام هو التركيز المقصود للاوساط الاعلامية الغربية على احتمالات الفشل وعلى حظوظ اللقاء الضئيلة في النجاح . هل يتعلق الأمر بخطأ في التقدير ؟ ام ان المقصود كان هو تحضير جو نفسي يبرز الاتفاقين الناجمين عن اللقاء وكأنهما انتصار باهر غير متوقع ؟ ان كل المؤشرات والدلائل تدفع الى ترجيح الاحتمال الثاني : فليس من المقبول منطقياً ان يخاطر الرئيس كارتير بمبادرة قد تنتهي الى كارثة وهو على مقربة من الانتخابات . واذا كان وزن اللوبي الصهيوني ومدى تأثيره في الوضع الداخلي الامريكي من المسلمات التي لم تعد مجالاً للنقاش والمراجعة ، واذا كان من المسلم به كذلك حيوية المصالح الامريكية الاقتصادية والاستراتيجية في الوطن العربي واهميتها وخاصة في مجال النفط ، فانه لمن الواضح ان الرئيس كارتير ما كان ليغامر بالدعوة لعقد لقاء قد ينتهي بالرجوع الى وضعية ما قبل مبادرة السادات . فلماذا اللقاء اذن ؟

مواقف الأطراف الثلاثة قبل اللقاء

يتضح من هذا الاستعراض المركز ان نقطة الخلاف التفصيلية الاساسية التي بقيت عالقة هي اتفاق شامل ام جزئي . هل اتفاق شامل لكل الاراضي العربية المحتلة وبمساهمة كل الأطراف المعنية (الأردن على الخصوص) ؟ ام اتفاق جزئي يسوي العلاقات بشكل نهائي بين مصر واسرائيل في انتظار تصفية بقية النقاط العالقة ؟

ان استعراض هذه المواقف سيسمح لنا بتقييم نتائج اللقاء تقييماً موضوعياً وتحديد من المتنازل ومن المستفيد . تجمع الأطراف الثلاثة على انهاء حالة الحرب وضرورة اقامة علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل وضمان حدود امنية خاصة بالنسبة لاسرائيل - وكأنها هي المعتدى عليه - كما تجمع الأطراف على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية وشعارها الاساسي : اقامة دولة فلسطينية على كل ارض تحرر . من الواضح ان النقاط المذكورة المتفق عليها بالاجماع - اجماع الاطراف الثلاثة طبعاً - تشكل في حد ذاتها معاهدة «سلام» وركيزة لحلف امبريالي - صهيوني - رجعي في المنطقة . وما دام الاتفاق يشمل جوهر المشكل ، اي تجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني فان نقاط الخلاف تبقى محصورة في التفاصيل . ففي الوقت الذي ترفض فيه امريكا واسرائيل الحديث عن الرجوع الى حدود 1967 ، يلح نظام السادات وادارة كارتير على ضرورة صياغة اتفاق يشمل كل الاراضي العربية المحتلة وضرورة اعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بعد فترة انتقالية .

كان واضحاً منذ البداية ان الهدف الاساسي من اللقاء هو انقاذ مبادرة السادات وفتح امكانية جديدة لاستمرار مسلسل المفاوضات وتثبيت العلاقات الثنائية بين النظام المصري والكيان الصهيوني . فنظام السادات وصل الى وضعية اختناق لا يستطيع معها التراجع الى الوراء ولا تقديم المزيد من التنازلات دون حملة مكثفة وتغطية واسعة . ومن ثم كان من الضروري اعطاؤه نفساً جديداً مع الحفاظ عليه في نفس نطاق المساومة والتنازلات ولو مقابل تعميق عزلته على المستوى العربي . كما كان من الضروري من ناحية ثانية الخروج من حلقة الصراعات الكلامية المصرية - الاسرائيلية خاصة بعد فشل الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان

نتائج اللقاء : من المستفيد ؟

واضح مما تقدم ان الوضعية العامة تضع النظام الرجعي في مصر امام خيارين لا ثالث لهما : الاعتراف بفشل المبادرة والرجوع الى «الصف العربي» او السير قدماً في طريق تقديم التنازلات . ان الخيار الأول - ونسبته خياراً تجاوزاً - مستحيل التحقيق باعتباره يعني نهاية نظام السادات المحتومة . لقد أدركت الامبريالية الامريكية منذ البداية أن ضمان تحقيق سلامها المزعوم يكمن في نفس كل امكانيات الرجعية أمام النظام المصري . ومن ثم حرصت من خلال توجيهها للسياسة الاقتصادية المصرية على جعل النظام المصري يرتكز في

لقد كان توفير التعليم لكل المواطنين ومواجهة محاولات الاحتواء الثقافي والحضاري الاستعمارية ، من جملة الشعارات الأساسية التي قامت الحركة الوطنية بتجنيد الجماهير الشعبية حولها . وبعد اعلان الاستقلال الشكلي سنة 1956 ، بقيت قضية التعليم من الشعارات الأساسية للتعبة الجماهيرية ومطمحا متميزا في نضالات الحركة الوطنية والتقدمية . ومن البديهي أن تعطش الجماهير الى المعرفة نابع من وعيها بأن الجهل هو عدوها الأساسي خصوصا في مجتمع تفترض فيه متطلبات التنمية والتحرر تعميم التعليم والتكوين الثقافي والعلمي في صفوف أبنائه . لقد ظهرت هذه الحقيقة ساطعة في نهاية الخمسينات مع اقبال الجماهير الشعبية بغزارة على تعليم أبنائها والالتحاق بدروس محاربة الأمية التي نظمتها الحركة الوطنية انذاك . غير أن هذا التعطش الى المعرفة والتطور اصطدم بالاختيارات السياسية الاستراتيجية للطبقة السائدة التي وجدت في تكريس سياسة التجهيل والتبعية الثقافية وسيلة قمعية لتثبيت ركائزها وضمان استمرار هيمنتها . ان السياسة التعليمية للدولة تشكل مقياسا دقيقا لاستكشاف اختياراتها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية . فماهي الأوضاع التعليمية ببلادنا وماهي اختيارات النظام وأساليبه في هذا المجال ؟

التعليم حق وهمي .. والجهل واقع مفروض

«انجازاتها الضخمة» و «انتصاراتها الباهرة» في مجال التعليم . حيث لا يمكن اعتبار طفل قضى بضعة أشهر في الكتاب أو بضع سنوات في التعليم الابتدائي قد تمكن من محاربة الأمية .

وغالبا ما تلجأ الدولة الى المقارنة بين أرقام ونسب عهد الاستعمار المباشر بأرقام الوضعية الحالية لاطهار «خطواتها الجبارة» . غير ان المقارنة الصحيحة لا يمكن ان تتم الا في العشرين سنة الماضية من عهد الاستقلال الشكلي وخصوصا ابتداء من سنة 1961 اي بعد مرحلة حكومة 1958 الوطنية التي حققت خطوات ايجابية في مجال التعليم . ان أرقام ومعطيات العشرين سنة الماضية تدل على أن عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي قد انتقل من 961 000 تلميذ الى حوالي 1 667 000 أي بمعدل 4.6% سنويا . وهذه النسبة لا تتجاوز بكثير نسبة تزايد عدد الأطفال البالغين سن الدراسة . وبمعنى اخر فان نسبة الأطفال الذين يقعون خارج المدرسة استقرت في نفس المستوى خلال السنوات الماضية . وهذا بعيد كل البعد عن ادعاءات الدولة وتوقعاتها بتحقيق تعميم التعليم سنة 1990 كما جاء في أحد تصاميمها السالفة .

في التعليم الثانوي والعالي

أما التعليم الثانوي . فان كان قد ضم سنة 1977 حوالي 524 000 تلميذ . فان هذا الرقم الاجمالي - بالرغم من ضعفه بالنسبة لعدد السكان البالغ 17 مليون نسمة اكثر من نصفهم لا يتعدى عمرهم 20 سنة - لا يدل على واقع التعليم الثانوي . ذلك أن نسبة كبيرة من هؤلاء التلاميذ مكدسة في السنوات الأولى من هذه المرحلة التعليمية . وقد دلت الاحصائيات الرسمية لسنة 1976 على أن حوالي 8% من تلامذة هذه المرحلة قد تخلوا عن دراستهم . وإذا ما اعترنا هذه النسبة طوال السنوات السبع التي يتضمنها هذا السلك فاننا نصل الى معدل 51% من التلاميذ الذين يغادرونه قبل الوصول الى شهادة البكالوريا .

وتتضح هذه المسألة على مستوى التعليم العالي حيث أن عدد المسجلين فيه يصل الى 55 000 طالب من بينهم اكثر من 12 000 طالب موجودين بالخارج . ومعلوم أن

لقد نصت كل الدساتير الممنوحة على «حق كل المواطنين سواسية في التعليم» (البند 13 من الدستور الحالي) . كما نص ظهير 13 نوفمبر 1963 على اجبارية التعليم بالنسبة لكل طفل ابتداء من السنة السابعة من عمره الى سنته الـ 13 : واكثر من ذلك . نص الظهير المذكور على أن كل شخص مسؤول عن طفل . مجبر على تسجيله في مؤسسة تعليمية لدى بلوغه سن السابعة .

هذا ما ينص عليه الدستور والقانون غير أن التشريع شيء والواقع شيء آخر . فكل هذه النصوص تبقى مجرد حبر على ورق كغيرها من النصوص التي تقضي بحق المواطن في حرية التعبير . وحقه في الشغل . الخ فالدولة نفسها هي التي تخرق هذه القوانين بعدم توفير امكانية تسجيل كل الأطفال .

وعلى الرغم من الوعود الرسمية المتكررة التي تلوح باستمرار .. «بالمعمل على تعميم التعليم . والحد من نسبة الرسوب وفتح المجال أمام التلاميذ ليتلقوا تكوينا مهنيا . «واستكمال» تعريب التعليم ومحو الفوارق بين البوادي والحواضر في مجال التعليم ...» كما جاء في برنامج الحكومة المقدم الى البرلمان في السنة الماضية .. بالرغم من هذا فان الأرقام التي تضطر الدولة نفسها للافصاح عنها تثبت عكس الادعاءات .

في التعليم الابتدائي

لقد بلغ عدد الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي خلال السنة الدراسية الماضية (1976 - 1977) حوالي 1 668 000 تلميذ في التعليم الرسمي وفي الحر . وهذا الرقم لا يصل الى نصف عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة فضلا عن أن هناك حوالي 34 000 طفل منهم يغادرون المدرسة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي سنويا . وبالإضافة الى ذلك . فان عدد الأطفال الذين يصلون الى قسم الشهادة الابتدائية لا يتعدى 115 000 تلميذ أما الباقي (أي 74% تقريبا) فانه لا يصل الى هذا المستوى حيث يطرد قبل ذلك . أما عن الانتقال الى التعليم الثانوي فان 34% فقط هي التي تنهي تعليمها الابتدائي بنجاح .

وتجدر الإشارة الى ان النظام يدخل في عداد التلاميذ ما يقارب 425 000 طفلا يترددون على الكتاتيت القرآنية . وهذه المعطيات تبرز حقيقة ادعاءات الدولة عن

الوضعية التعليمية في المغرب

الوضع تدعي الدولة أنها توزع منحاً دراسية لمواجهة غير أن هذه المنح لا تسمن ولا تغني من جوع في الحقيقة والواقع . فهي لا تشمل الا نسبة ضئيلة لا تستحق الذكر كما يتضح من الجدول التالي :

عدد المسجلين	عدد المنوحين
1 667 000	650
524 000	40 000

وهناك تمايز آخر تعاني منه الطبقات الشعبية في المدن في مجال التعليم بخصوص البنات . فمعدل الفتيات المسجلات في التعليم الابتدائي لا يتعدى 36 % من مجموع المسجلين اي أقل من 18 % من مجموع الفتيات اللاتي هن في سن الدراسة .

أما على مستوى البادية التي يشكل سكانها غالبية الشعب المغربي (حوالي 70 %) فان حظوظ أبناء الفلاحين الفقراء والعمال الفلاحين في التسجيل بالمدرسة ومتابعة التعليم ضئيلة بكثير . فاحصائيات 1977 تبين أن حوالي 547 000 تلميذ فقط يتابعون دراستهم في السلك الابتدائي بالبوادي اي ما يتراوح بين 10 الى 20 % من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة . أما البنات فلا يلتحق منهن بالمدرسة الا 10 % على الأكثر من مجموع الفتيات اللواتي هن في سن الدراسة .

هذا بالنسبة للأوساط الشعبية في المدن والبوادي . أما أبناء الفئات البورجوازية والاقطاعية السائدة فهم لا يعانون من تردي الأوضاع التعليمية . بل على العكس . فسيل الدراسة والتكوين مفتوحة على مصراعها امامهم خاصة وان امكانياتهم تسمح لهم بالالتحاق بمدارس خاصة حرة ونخبوية . ولا تقصد هنا المدارس المعربة الشعبية التي يلجأ اليها أبناء الفقراء بالرغم من التضحيات المادية عندما لا يجدون مقاعد في المدارس الحكومية . بل نعني مدارس البعثات الثقافية الأجنبية والمدارس الخاصة المرتفعة التكاليف والمتشددة الماييس . وإذا كانت احصائيات الحكومة لا تميز بين المدارس الشعبية والمدارس الأرستوقراطية بالنسبة للتعليم الابتدائي فان الوضع على مستوى التعليم الثانوي هو أكثر وضوحاً . فمدارس البعثة الفرنسية تضم حوالي 12 000 طالب معظمهم من أبناء كبار الموظفين والبورجوازيين . وهناك حوالي 2000 تلميذ يتابعون دراستهم في مدارس خاصة مفرسة تماما وحوالي 2000 تلميذ مسجلين في المدارس العبرية التابعة للرابطة الاسرائيلية العالمية و 18 000 تلميذ في المدارس الخاصة المزدوجة اللغة .

يتضح مما تقدم أن الطبقات الاحتكارية المستغلة مستمرة على هدي السياسة الاستعمارية القديمة التي خلقت مدارس «أبناء الأعيان» . مستغلة قناة التعليم الخاص الذي تسميه بالحر . مكرسة بذلك النخبوية والتصفوية في التعليم . ويظهر ذلك بشكل جلي على مستوى التعليم العالي . ذلك أن حظوظ أبناء الطبقات الشعبية في الوصول الى الكليات والمدارس العليا تبقى جد محدودة . فاذا أخذنا على سبيل المثال مجموعة مكونة من 1000 طفل وتابعتها سيرها عبر مختلف المراحل التعليمية اي من القسم التحضيري الى الجامعة وجدنا ان تلميذا واحدا من أصل 1000 يحصل على شهادة جامعية كما يظهر في الجدول التالي :

تصدير الطلبة الى الخارج هي سياسية في الأساس . ان هذا العدد (55 000 طالب) ضعيف جدا بالنسبة للحجم البشري لبلادنا ومتطلبات نموها ويتضح ذلك أكثر من خلال المقارنة ببلدان أخرى :

البلد	عدد السكان	عدد الطلبة
المغرب	17 000 000	55 000
كوبا	8 500 000	80 000
الجزائر	15 000 000 تقريبا	60 000
تونس	6 000 000 تقريبا	25 000

ومن جانب آخر . فان هذا الرقم في حد ذاته (55 000 طالب) يفقد من أهميته اذا علمنا أن ثلثه مكون من الطلبة الذين يقضون أكثر من سنتين في نفس الفصل . وأن نسبة النجاح في الامتحانات لا تتجاوز في معدلها 8 % .

ان أسباب هذا الواقع المزري تنبع من اختيارات الدولة الأساسية . فهي لحد الآن ومنذ الانطلاقة الأولى التي تلت عهد الحماية لم تقم بأي خطوة جديّة تسمح فعلا بتطوير التعليم وتطوره في اتجاه صحيح . فلا عملية «بناء المدارس» التي أثرت ضجة اعلامية حولها ولا الندوات والمناظرات وتكوين المجالس واللجان كانت في المستوى المطلوب : إذ أنها تتعدى طابعها الفوغائي الذي بات واضحا باعتبار التدابير والنتائج العملية التي تلتها . فعلى الصعيد العملي لم تتخذ أية تدابير او اجراءات فعليه لبناء المدارس والمعاهد والكليات الكافية لتحسين الوضعية التعليمية وتطويرها ولم تنتهج سياسة حقيقية لتكوين الأطر من أساتذة ومعلمين بالقدر الكافي لتغطية الحاجيات الكمية منها والتنوعية بل ان سياسة الدولة استهدفت وتستهدف عمليا تجميد الأوضاع المتردية الحالية وابقائها على ما هي عليه .

تعليم طبقي نخبوي

ان مشكلة التعليم لا تزال مطروحة بحدة ويبقى حلها وهميا في ظل استمرار نفس السياسة او على الأصح في ظل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة . ان التمعن بشيء من التدقيق في احصائيات الدولة يبرز بجلاء انعدام الديمقراطية في مجال التعليم وفي نطاقه المحدود . فأبناء الطبقة العاملة والفئات الشعبية في المدن هم الذين يعانون بالدرجة الأساسية من نخبوية التعليم بالاضافة الى انهم الضحايا الأولى . ان لم نقل الوحيدة . للحواجز والعراقيل التي تعترض الأطفال خلال دراستهم ابتداء من القسم التحضيري كما رأينا أعلاه .

ان وضعية الاستغلال والبؤس التي تفرضها الدولة على الجماهير الشعبية تؤدي هي نفسها الى عرقلة السير الطبيعي لدراسة الطفل . ويتضح ذلك في انتشار الأمية في صفوف الآباء والأمهات وعدم توفر الامكانيات السكنية الكفيلة بخلق جو ملائم للطفل لدى رجوعه من المدرسة ومحدودية دخل الأسرة وضعفه الشيء الذي لا يسمح لها بتوفير الأدوات والامكانيات الضرورية للدراسة لابنائها هذا ان لم يجبر هؤلاء على العمل . أمام هذا

مراسل التعليم	العدد المطلق	النسبة المئوية	عدد المبرورين
التحصيري	1000	-	-
المتوسط الثاني	470	47	530
قسم الملاحظة	120	12	880
السادسة ثانوي	13	1.3	987
الجامعة	4	0.4	996
الحصول على شهادة جامعية	1	0.1	999

أن 0.3% فقط هم الذين لهم حظوظ في الوصول إلى الجامعة. هذا بالنسبة لمجموع سكان البادية. فمما هي حظوظ أبناء الفلاحين الفقراء على وجه التحديد؟ أقل مما يمكن أن يقال هو أنها جد ضئيلة وتكاد تكون معدومة.

ويمكن إبراز هذه المسألة من خلال مثال ثان. فإذا كان 20% من أبناء سكان البادية هم الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي وباعتبار أن حظوظ الحصول على شهادة البكالوريا متوفرة لـ 1.5% من التلاميذ. يتضح

محتوى التعليم وتأثيره

ومقابل اللجوء إلى «التعاون الثقافي» في معناه الحالي أي تكريس التبعية. لا توجد خطة وطنية محكمة لتكوين الأطارات. فالمغرب لا يتوفر على معدل مدرسة واحدة لاعداد المعلمين في كل إقليم (توجد 19 مدرسة اقليمية للمعلمين). أما المراكز البيداغوجية لاعداد أساتذة السلك الأول من الثانوي فلا يتعدى عددها 13 مركزا. أما المدرسة العليا للأساتذة التي كانت مدرسة فعلية لتكوين الأساتذة باعطاء دروس تربوية للطلاب خلال الدراسة الجامعية وتمكينه من منحة دراسية محترمة لفتح المجال لأوسع الطلبة للانتحاق بها وبالخصوص من الفئات الشعبية. فقد تحولت إلى مدرسة مدة الدراسة بها سنة واحدة بعد شهادة الليسانس وهذا ما يفترض من الطالب أن يكون قد تمكن من قضاء كل هذه الفترة بالجامعة معتمدا على وسائله العادية الخاصة.

إن سياسة الدولة في هذا المجال تنطلق دون شك. من موقع خدمة مصالح الطبقة السائدة أنيا واستراتيجيا. ومن ثم فإن التوجيه الذي تفرضه على محتوى التعليم وتأثير مراحل لا يستهدف خدمة متطلبات التحرر والتنمية بقدر ما يرمي إلى خدمة واقع الاستغلال والتبعية المفروض على أوسع الجماهير الكادحة. وهذا ما يفسر بدرجة أساسية كون المراحل الهامة من التعليم المغربي (الثانوي) مؤطرة بأساتذة أجانب مما يكرس التبعية والهيمنة الثقافية الأجنبية والاستيلاء الحضاري.

إستيراد الأساتذة

يوجد في المدارس الثانوية حاليا ما يقارب 7800 استاذ أجنبي أي ما يوازي 35% من مجموع الأساتذة ومن بين هؤلاء يوجد حوالي 6000 استاذ فرنسي. الشيء الذي يجعل من المغرب أول مستورد للأساتذة الفرنسيين حيث أن 50% من اساتذة البعثات الفرنسية بالخارج يوجدون بالمغرب. في حين أن بقية بلدان المغرب العربي لا تأخذ الا 30%. وتصل نسبة الأجانب في السلك الثاني من التعليم الثانوي إلى 55% معظمهم كمدرسين للمواد العلمية.

وعلى المستوى الجامعي يصل عدد الأجانب إلى 374 أستاذًا أي حوالي 37% من مجموع الأساتذة الجامعيين. إن هذه الوضعية تؤدي إلى رهن حاضر البلاد ومستقبلها لصالح القوى الأمبريالية التي تعطي لها صلاحية تكوين أطر المستقبل والتأثير المباشر في الأوضاع العامة للبلاد عن طريق القناة التعليمية والثقافية.

ومن جهة أخرى فإن النفقات المالية التي يؤدي إليها تواجد الأساتذة الأجانب باهضة ويتملها المجتمع على حساب مجالات حيوية أخرى. وأكثر من ذلك فإن الأستاذ الأجنبي يحصل أحيانا على أربعة أضعاف ما يحصل عليه أستاذ مغربي من نفس المستوى. وقد أصبح من المشروع التساؤل عن معنى «المساعدة الثقافية» والتساؤل عن من يساعد الآخر في نهاية الأمر.

أما بالنسبة للأساتذة القادمين من بعض الأقطار العربية فقد ركزت الدولة على جلب عناصر رجعية ومرترقة في غالب الأحيان ومن بينهم بعض أقطاب الشعوذة والظلامية من «الآخوان المسلمين» وأضرابهم وذلك لتخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية الرجعية وابعاد الأساتذة المغاربة التقدميين وأحالتهم على مصالح ومكاتب مختلفة.

إزدواجية أم تبعية للاستعمار..؟

لقد شكل شعار تعريب التعليم أحد الشعارات الأساسية في نضالات الجماهير الشعبية وقواها الحية باعتباره يعبر عن طموحها في كسر طوق الهيمنة الثقافية والحضارية الاستعمارية واعطاء التعليم محتوى شعبيا يتلاءم مع حاجيات البلاد. وهذا ما يفسر النجاح الشعبي الباهر الذي لقيته مدارس الحركة الوطنية في صفوف الجماهير الراضية للهيمنة الفكرية واللغوية للاستعمار وفي السنوات الأولى من الاستقلال حققت مكاسب هامة في مجال تعريب التعليم الابتدائي. غير أن الطبقة السائدة بمجرد ما أن استفردت بالسلطة عمدت إلى ضرب هذه المكتسبات باسم الواقعية ومستلزمات التخطيط المحكم. فقررت التراجع عن التعريب مؤقتا (خطاب بن هيمة في افريل 1966). لكن بعد مرور 12 سنة بعد ذلك القرار يمكن القول إن المؤقت أصبح دائما ولا زالت اللغة الفرنسية تجبر على الأطفال ابتداء من السنة الثالثة من التعليم الابتدائي على حساب اللغة الوطنية. ولا يترك مسؤولو الدولة فرصة تمر دون أن يتجددوا للدفاع عن ما يسمونه «بالإزدواجية في الثقافة واللغة». غير أن الهدف الحقيقي المنتهج لحد الآن هو جعل اللغة الفرنسية بل تكريسها كلفة رسمية حقيقية للبلاد. لقد تمكن النظام القائم من تحقيق ما لم يستطع الاستعمار تحقيقه بالأمس في نشر لغته وبالتالي ثقافته وقيمه واضعا اللغة الوطنية على

الرف مما يؤدي الى حرمان اوسع الجماهير من الثقافة والمعرفة بشل لغتها الحية .

ولهذه التبعية اللغوية والثقافية انعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة بالبلاد وربطها بالقطب الاستعماري عن طريق الهيمنة الايديولوجية والثقافية والتكنولوجية .

ويمكن من خلال مثال بسيط استكشاف المكانة

التي تحتلها اللغة الفرنسية في التعليم المغربي . ففي قسم المتوسط الثاني من التعليم الابتدائي يمكن من مقارنة الحصص الزمنية المخصصة للغة الفرنسية بالحصص المخصصة لبقية المواد إبراز ما تقدم بوضوح .

ان سيطرة اللغة الأجنبية على التعليم وعدم مغربة كافة اطاراته هو الذي يجعل من المدرسة المغربية وسيلة للسيطرة الاستعمارية وهذا شيء يتطابق واختيارات الطبقة السائدة ومصالحها المرتبطة بالاستعمار الجديد .

النسبة المئوية للحصص الزمنية المخصصة لها

% 31

اللغة الفرنسية (7 مواد)

% 23

اللغة العربية (7 مواد)

النسبة المئوية للحصص الزمنية المخصصة لها

% 31

اللغة الفرنسية (7 مواد)

الحساب والأشياء والتاريخ والجغرافيا

% 27.49

والرسم والتربية البدنية والتربية الوطنية (8 مواد)

انفصال التعليم عن واقع المجتمع وحاجياته

ويتضح الطابع الديماغوجي لتبديدات النظام مثل العصرية ومتطلبات التنمية وغير ذلك . حين ينظر الى التعليم المغربي من زاوية الفكر والتوجيه السائد فيه وعلاقته بالواقع المعاش في البلاد .

لقد حرص النظام على أن يكون التعليم وسيلة لفرض الايديولوجية الاقطاعية السائدة مستعملا شتى الأساليب : تزوير وتشويه التاريخ وافراغ البرامج من كل ما هو تقدمي (الفلسفة في الثانوي مثلا) والتركيز على الخرافات وتقديس الشخصية ... الخ .

أما عن ربط التعليم بالواقع المغربي ومتطلبات التنمية فبعض الأرقام تغني عن كل تعليق . في سنة 1977 كان التعليم الثانوي التقني يشمل حوالي 9000 طالب وكان التعليم المهني (السلك الاول) يضم 182 طالبا بينما كان عدد الطلبة في هذا التعليم سنة 1967

يصل الى 8000 طالب . أما مجموع الطلبة في الكليات والمعاهد العلمية بما فيها العلوم الهندسية . فهو لا يتجاوز 10 466 طالبا .

أما البرامج التعليمية فهي في غالب الأحيان منقولة من حيث الشكل والمحتوى عن البرامج التعليمية الملقنة في البلاد الاستعمارية وبشكل مشوه دون الأخذ بعين الاعتبار لا متطلبات المجتمع المغربي ولا شروط تطويره بشكل ايجابي . ان التلميذ الحاصل على شهادة الباكلوريا يجد نفسه ذا معارف نظرية مجردة - من جراء الحشو - دون أية مهنة . نفس الشيء بالنسبة للتعليم العالي خصوصا في ميدان العلوم الاجتماعية حيث أن «بطالة المثقفين» أصبحت أمرا ملموسا في دولة تبرر كل فشلها بنقص الأطر .

ان هذا الوضع ليس نتيجة «أخطاء» في التخطيط او ارتجال في وضعها بقدر ما هو نتاج حتمي لوضعية هيكلية عامة . فالمسألة تتجاوز انعدام الوسائل كيفما كانت مشاكل تكوين الأطر والصعوبات المادية فهي ليست تقنية بقدر ما هي سياسية في الجوهر والأساس .

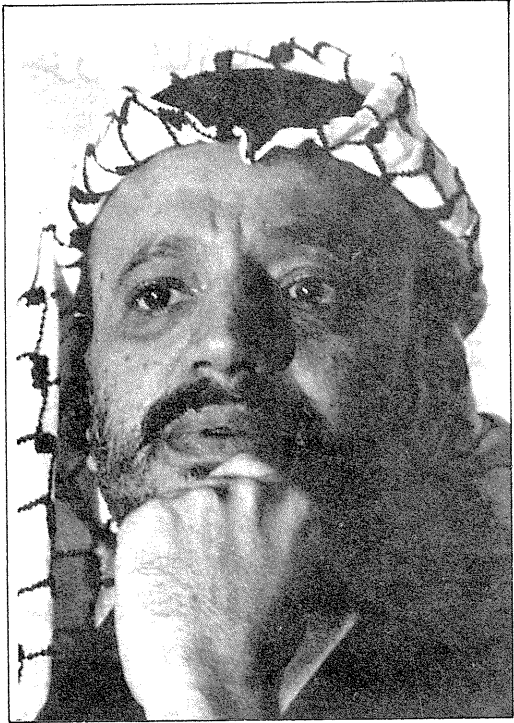
من أجل سياسة تعليمية صحيحة

وتوسيعها ... اذا كان كل هذا يمكن تحقيقه بنضال دؤوب ، فان قيام تعليم وطني كأداة للتنمية وركيزة للتحرر الفكري لا يمكن أن يتم الا في اطار ديناميكية التغيير الجذري الشامل وفي اطار المعركة التحررية الشاملة . فللمخروج ببلادنا من حلقة التخلف المفرغة نحو التحرر والانعقاد يتوجب تسخير التعليم لتطوير الفرد وتفجير امكانياته الخلاقة المبدعة وتوظيف التعليم كأداة في خدمة مسلسل البناء والتنمية . ومن ثم فانه من الضروري الحرص باستمرار على ربط شعارات التوحيد والمغربة والديموقراطية والتعميم ربطا جدليا في آفاق رسم سياسة تعليمية صحيحة هادفة ومبرمجة .

ان الأرقام والمعطيات السالفة تبرز بوضوح البعد الطبقي للأزمة التي يعيشها قطاع حيوي مثل التعليم . ان جوهر المشكل يكمن في اختيار النظام الدائم بالبقاء على وضعية الجهل والامية خدمة لمصالحه وضمانا لاستمرار واقع الاستغلال والتبعية للأمبريالية .

واذا كان النضال المطلبي في اطار الهياكل القائمة من شأنه أن يحقق عدة مكتسبات بتضييق نسبة الامية وفتح المجال أمام المزيد من أبناء الكادحين للالتحاق بالتعليم واستكمال دراستهم والدفع من أجل تكوين أطر مغربية كفاءة وتعميم مجانية التعليم والمنح الدراسية

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقادة فصائل المقاومة



خامسا - ونظام السادات بتوقيعه هذا الاتفاق يكرس الهدف الامبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر تماما عن النضال القومي العربي وضرب كل المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر والرباط وقرارات المجتمع الدولي التي اعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مؤتمرات عدم الانحياز والدول الافريقية والاسلامية الصديقة .

سادسا - ان مشروع السادات للحكم الذاتي يكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم ويحاول ادخال الاردن كطرف في هذا المخطط وكأداة قمع أمنية في خدمة ديمومة هذا الاحتلال ضد شعبنا الفلسطيني ومن الواضح ان اتفاق كامب دافيد اظهر استسلام السادات لمؤقف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخه لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو وليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة الا مناورة خداعية هدفها تثبيت المستوطنات القديمة والسماح بتنفيذ مشروع بيجن في توسيع هذه المستوطنات وزيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة تمهيدا لفرض الامر الواقع واستمرار الاحتلال .

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا طارئا مساء اليوم في بيروت برئاسة الاخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وقد شارك فيها ممثلون عن فصائل الثورة الفلسطينية وناقش المجتمعون نتائج مؤتمر كامب دافيد المؤامرة وصدور البيان التالي في أعقاب الاجتماع :

يا جماهير شعبنا الفلسطيني . يا جماهير أمتنا العربية لقد تمخض اجتماع كامب دافيد عن اتفاق يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨ وما سعى اليه الصهاينة والامبريالية الامريكية طوال ٣٠ عاما قد مهد له السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية ان منظمة التحرير الفلسطينية وبعد اجتماعها الطارئ الذي دعت اليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي شارك فيه ممثلون عن سائر فصائل المقاومة يؤكد على ما يلي :

أولا - ان اتفاق كامب دافيد يمثل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع منحيم بيجن الذي طرحه في خطاب الكنيس خلال زيارة السادات الخيانية وفي اجتماع الاسماعيلية وهو المشروع الذي يؤكد على اصرار العدو الصهيوني على تثبيت احتلاله للأراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء والتفريط في القدس التي مثلت على الدوام رمزا مقدسا لأمتنا العربية وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم .

ثانيا - ان الاتفاق يبين تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية في انكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها وبالاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضا وشعبا وثورة تحت اشراف وتخطيط الامبريالية الامريكية .

ثالثا - ان هذا الاتفاق يمثل الخطوة الأخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات الذي يفرط الان بكرامة مصر وجزءا من ترابها الوطني ويسمح بارتفاع علم العدو الصهيوني على أرضها الغالية ويتنكر لأرواح شعب وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل ان يرتفع العلم العربي في القدس وسيناء والجولان واننا نهيب بشعب مصر العظيم الذي لم يفرط يوما بكرامته الوطنية واستقلال الوطن وحقوق شعب فلسطين والحقوق العربية القومية ان تنتفض كرامته الوطنية ويتصدى للمؤامرة التي تهدد مستقبل أمته .

رابعا - ان السادات من خلال هذا الاتفاق يحقق أهداف الامبريالية الامريكية القديمة التي فشلت في تنفيذها مشاريع حلف بغداد وأيزنهاور وعدوان ٥٦ وعدوان ال ٦٧ ويعلن عن استعداده لدخول في حلف مصري اسرائيلي امريكي من أجل اخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الامريكية وتصفية مواقع حركة التحرير والتقدم لأمتنا وسائر الشعوب المناضلة في أفريقيا والشرق الأوسط عموما .

ثامنا - ان منظمة التحرير الفلسطينية اذ تعلن رفضها الكامل لنتائج واتفاقات كامب دافيد تدعو جماهير شعبنا الفلسطيني الى اعلان غضبها وتصديها الحازم لهذه المؤامرة .

اننا ندعو شعبنا داخل الأراضي المحتلة وفي سائر مناطق شتاته الى الاضراب العام يوم الأربعاء ١٩٧٨/٩/٢٠ تعبيرا عن ارادته التي لا تلتين والتفافه حول ثورته والى تنظيم المسيرات والتظاهرات الشعبية ضد المؤامرة ودعاتها والقوى المتواطئة معها .

والثورة الفلسطينية تحذر كل الاصوات المشبوهة التي تحاول ان تجد لنفسها مكانا ضمن مؤامرة الحكم الذاتي والتي تعلن عن تأييدها لمؤامرة كامب دافيد لأنها سوف تواجه ارادة شعبنا وقصاصه .

ان القوى والأنظمة الوطنية العربية مدعوة في هذا الظرف الخطير الى انتهاز سياسة جادة وحازمة في مواجهة المؤامرة وهو الأمر الذي لا يتحقق الا خلال وضع الطاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية وامكانيات الجماهير العربية بشكل منسق وموحد لحماية حركة التحرير العربية من المخطط الذي يرسمه هذا التحالف المعادي . لضربها وتصفيتها وتؤكد أن جبهة الصمود والتصدي في مؤتمرها القادم ستتحمل المسؤولية الكبرى في هذا المجال وتقف أمام الامتحان الجدي ف نظر الجماهير الفلسطينية والعربية .

ان الثورة الفلسطينية تنبه الى أخطار المخطط الصهيوني الانعزالي داخل لبنان الذي سيحاول استغلال نتائج الاتفاق التصفوي في كامب دافيد من أجل تصعيد عدوانه ضد القوى الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وهو الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى التشديد على وحدة وتكاتف كل الاطراف المعادية بهذا المشروع وعلى وضع كل الطاقات بشكل منسق ومتكامل بما يمكن شعب لبنان من هزيمة المخطط الذي يستهدف مصيره ومصير وطنه كاملا .

ان المرحلة القادمة تحمل أخطارا بالغة على مستقبل كل منطقتنا وشعوبها وحركة التحرر فيها والثورة الفلسطينية التي تنهض كل القوى الحريضة على مستقبل هذه الامة وكرامتها القومية والتصدي لمؤامرة استباحة ترابها ومقدراتها والمجابهة التي لا تتوقف حتى دحر المخطط الامريكي الصهيوني الساداتي بكامله . التاريخ ١٩٧٨/٩/٢٨

اضراب عن الطعام

بعد النداء الذي وجهته منظمة التحرير الفلسطينية الى الشعب الفلسطيني بتنظيم اضرابات احتجاجا على قرارات كامب دافيد - المؤامرة وعلى خيانة العميل السادات . قام الاتحاد العام لطلبة فلسطين بمشاركة ودعم الطلبة العرب باضراب عن الطعام في مكاتب الجامعة العربية (138) شارع هوسمان بباريس والجميع مدعو للمشاركة والمساندة .

سابعا - ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد تصميم شعبنا على مجابهة هذه المؤامرة واحباطها وان شعبنا الذي يقف الآن موحدا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد تؤكد مرة أخرى انه لا يمكن ان يساوم او أن يهادن اي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي او اي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل وفي العودة الى وطنه وبناء دولته المستقلة . ان أربعة ملايين فلسطيني معهم كل القوى الوطنية والشريفة العربية لا يمكن ان يقبلوا ان يتقرر مصير الشعب الفلسطيني وقضية الامة العربية في اطار خيانة كامب دافيد . ولا يمكن للسادات وحلفائه أن يفرضوا ارادتهم على شعبنا العظيم وأمتنا الباسلة .